مجلة الدلتا الدولية للعلوم التجارية ونظم المعلومات

https://djicsi. journals.eKb.eg

ورقة عمل عن

ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما بين الدوافع والبدائل المتاحة

تجارب واقعية

(نموذج اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة)

دكتور/مجدى عبد الله شراره

معهد الدلتا العالى لنظم المعلومات الإدارية والمحاسبية

الملخص

على الرغم من ان ظاهرة الهجرة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية ليست جديدة، الا ان الاهتمام بها إعلاميا وسياسيا تزايد بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. وزاد من هذا الاهتمام الحوادث المأسوية التي تتعرض لها القوارب التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا الموعودة عبر البحر الأبيض المتوسط، والتي يُطلق عليها قوارب الموت، وزادت معدلات الهجرة غير الشرعية الى ايطاليا واوربا بعد ثورات الربيع العربى حيث يعقب تلك الثورات نقص فى الاستثمارات وفرص العمل فترتفع البطالة .

وفى مصر بصفة خاصة زادت الهجرة غير الشرعية بعد ثورة 25 يناير واستمرت حتى ثورة 30 يونيو وبمعدلات اكثر وظهرت فئة من سماسرة الهجرة الذين يساعدوا على اغراء الشباب وجذبهم لمحاولة الهجرة بل اصبحت مصر مركزا للهجرة غير الشرعية تجذب الراغبين من الدول العربية وافريقيا.

وفي هذا الإطار، تهتم هذه الورقة بتسليط الضوء على أسباب ودوافع ومبررات الهجرة غير الشرعية، كظاهرة تمتاز بالاستمرارية الزمانية (لأنها على مدار العام)، وأيضا لانتشارها المكاني في معظم دول العالم في ظل تباين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المصدرة للهجرة، بالاضافة الى أنها لا تقتصر على الشباب خاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث وحتى الأطفال.وسوف تتطرَّق هذه الورقة لثلاث محاور:

يتناول المحور الأول: مفهوم وأنواع الهجرة غير الشرعية، وأسبابها ودوافعها، وحجم الظاهرة.

ويتناول المحور الثانى: أهم المحافظات المصرية المصدرة للهجرة غير الشرعية، والإجراءات التي اتخذتها مصر والمجتمع الدولى للحد من الهجرة غير الشرعية.

ويتناول المحور الثالث: إلقاء الضوء على واقع العمل التطوعي من خلال استعراض نموذج اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة فى العمل التطوعى للحد من الهجرة غير الشرعية من خلال الآتى:

1-تنفيذ عدد (6) ندوات توعية عن الهجرة غير الشرعية فى أكبر محافظات فى مصر والتى تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهى(كفر الشيخ -الفيوم –الشرقية) .

2-تم عمل دراسة كاملة قدمت الى الاتحاد الأوروبى والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب التعاون الدولى الايطالى بالقاهرة ووحدة الدعم لبرنامج مبادلة الديون الايطالية. وننهى هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة - الهجرة غير الشرعية -التعاون الدولي -الآثار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

Abstract

Although the phenomenon of migration from poor to rich countries is not new, the interest in it media and political has increased significantly in recent times. The tragedy of boats transporting illegal immigrants to the promised Europe via the Mediterranean, dubbed death boats, has been exacerbated by the dramatic increase in illegal immigration to Italy and Europe after the Arab Spring. Unemployment rises.

In Egypt in particular, illegal immigration increased after the revolution of January 25 and continued until the revolution of June 30 and more rates and emerged a class of immigration brokers who help to entice young people and attract them to try to immigration, even Egypt has become a center of illegal immigration attracting those wishing from Arab countries and Africa.

In this context, this paper focuses on shedding light on the reasons, motives and justifications for illegal immigration, as a phenomenon characterized by continuous temporal (because it is throughout the year), and also for its spatial spread in most countries of the world in light of the different social and economic conditions and cultural conditions of the countries of migration. It is not limited to young people, especially males.

This paper will address three themes:

The first theme deals with the concept and types of illegal migration, its causes and motives, and the magnitude of the phenomenon.

The second axis deals with the most important Egyptian governorates exporting illegal immigration, and the measures taken by Egypt and the international community to curb illegal immigration.

The third theme focuses on shedding light on the reality of volunteering through reviewing the model of the Federation of Societies of Economic Development and the Development of Family Income in Voluntary Work to Reduce Illegal Migration through the following:

1 - Implementation of (6) awareness seminars on illegal immigration in the largest governorates in Egypt, where the phenomenon of illegal immigration is spreading (Kafr El-Sheikh - Fayoum - Elshrkia).

2. A complete study was submitted to the European Union, the International Organization for Migration, the Italian International Cooperation Office in Cairo and the support unit of the Italian Debt Swap Program.

We conclude this study with a conclusion containing the most important findings and recommendations.

مقدمة

تعتبر الهجرة أحد الظواهر المعروفة منذ قديم الزمان، وقد ساعدت على بناء الحضارات والمجتمعات، إلا أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماماً عن الهجرة العادية،ويَرغب الإنسان بطبيعته الانتقال والتّرحال من مكانٍ إلى آخر سعياً للبحث عن أماكن أكثر جودة للعيش والسكن والأمن ،حتى أصبحت الهِجرة ظاهرةً متفشّيةً بين بني البشر، فينتقل الأفراد من المَوطن الأصلي إلى أماكن أخرى في الأرض بحثاً عن أماكن تُوفّر لهم ما يحتاجونه من مُتطلّبات وما يفتقرون له.

المحور الأول: مفهوم وأنواع الهجرة غير الشرعية،وأسبابها ،ودوافعها،

تعرف الهجرة في علم السكان (الديموغرافيا Demographie) بأنها الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها.

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماماً عن الهجرة العادية، وذلك لأن الهجرة غير الشرعية تساعد على انتهاك القوانين الخاصة بالهجرة للبلد المهاجر إليه،وتطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية والأجنبية، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة،تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية، وتُعرف أيضاً بالهجرة السريّة،وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري ،ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر ،وقد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين، محمد العجرودي(2018).

التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الناس من موطنهم الأم إلى بلاد أخرى باستخدام طُرق تخالف القوانين الخاصة بالهجرة المحلية والدولية، سامى محمود، أسامة بدير(2009).

وتعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة،

أنواع الهجرة:تصنف الهجرة بشكل مباشر إلى عدة أنواع وفقاً للدافع المسبب لها، وهي:

وفقاً لإرادة الفرد، وتصنف إلى:

<u>اختيارية:</u> للدراسة أو للتنزه أوللاستجمام الخ.....

<u>إجبارية:</u> بسبب الحروب أوالاضطهادالدينى أوالسياسى أو الزلازل أو الفيضانات الخ.....

وفقاً لدوام استمراريتها، وتصنف إلى:

دائمة. يُهاجر الأشخاص من وطنهم الأصلي دون عودة، وهي من أكثر الهجرات خطراً.

مؤقتة: يُهاجر الأشـــخاص عن بلادهم بشـــكل مؤقت، حيث يعودون إلى وطنهم بعد تحقيقهم لأهداف مُعيّنة؛ كتحسين الوضع الاقتصاديّ، أو انتقال الأفراد الموسمي أوللحصول على شهادة علميّة

وفقاً للنطاق الجغرافي، وتصنف إلى:

داخلية: هي انتقال الأشـــخاص للإقامة من مكانٍ إلى آخر داخل الأقاليم التي تقع داخل حدود الدولة ، وفي البلدان النامية تكون الهجرة الداخلية على شـــكلٍ واحد هو الانتقال من الأرياف إلى المدن، للبحث عن فرص للعمل،أما في الدول المُتقدّمة فيظهر نوعٌ آخر من الهجرة، وهو الهجرة المُعاكســـة، أي الهجرة من المدن إلى الأرياف،وأكثر المهاجرين هنا هم كبار السن الذين يبحثون عن الاسترخاء، والهدوء بعيداً عن ضجيج المدن.

خارجية: هي انتقال الأشـــخاص جغرافياً عبر حدود البلاد من بلدهم الأصـــليّ إلى بلدٍ آخر، ولها أسـباب عدة؛ منها البحث عن فرصِ عملٍ جيّدة، وأجور مُرتفعة، أو إكمال الدراسة في الخارج، أو التخلُّص من الضغوطات النفسيّة التي يتعرّض لها الشباب في البلدان النامية.

وفقاً لشرعيتها، وتصنف إلى:

هجرة شـرعية. تعني الهجرة الشـرعية أو القانونية، ذلك النوع من الهجرة الذي يتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والموضوعية المعمول بها دولياً والمتطلبة وفق كل قانون كل دولة على حده.

هجرة غير شـرعية. تُعرف أيضـاً بالهجرة السـريّة، وهي عمليّة انتقال الأفراد والجماعات بين الدّول بطريقةٍ غير قانونية، وتكون خارقةً للقوانين والإجراءات للبلد المهاجر إليه ،حيث يدخلها المُهاجر دون الحصـولِ على تأشيرة دُخول أو موافقة من السلطات المختصة. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان(2007).

أسباب الهجرة غير الشرعية:

تتعدد الآراء والأفكار حول أسـباب الهجرة غير الشـرعية، وذلك نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها . فعلماء الاقتصـــاد ينظرون لها نظرة اقتصـــادية بحتة ، وعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي ، أما علماء السـياسـة فلهم آراؤهم السـياسـية ، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السـيكولوجية ، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية ، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة .

وهكذا تعددت الآراء المفسـرة لظاهرة الهجرة غير الشـرعية ، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فإنَ العلماء قد قسـموا تلك العوامل إلى قسـمين هما **عوامل الطرد وعوامل الجذب** ، وسـوف نتناول هذين العاملين

فيما يلي بشـيء من التفصـيل ، وما يؤديانه من دور بارز بصـفتهما محركين أسـاسـين لظاهرة الهجرة غير الشرعية على النحو التالي :- امل عوض الله(2017).

عوامل الطرد: هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت ، وتسـببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم ، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسـلة للمهاجرين من الناحية الاقتصـادية والسـياسـية والديموغرافية والاجتماعية والدينية والنفسية والبيئية، وغيرها التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم .:

الأسباب الاقتصادية: هي عامل رئيسى من العوامل الدافعة للهجرة، وقد تكون موسمية أو دائمة، حيث تتمثل تلك الأسـباب في قلّة فرص العمل، وتدني المسـتوى الاقتصـادي والمعيشـي وانخفاض الأجور داخل البلدان المصدرة للمهاجرين،وينتقل أغلب المهاجرين من دول نامية أو فقيرة إلى دول غنيّة. غادة محمد الشريف(2018)

الأسـباب الديموغرافية: وترتبط هذه العوامل للهجرة بالأسـباب الاقتصـادية،حيث تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة،وتمتاز بعض الدول بهذه الخاصـية وعلى رأسـها مصـر ، حيث توجد بها وفرة في الموارد البشـرية ، وهذه الزيادة في عدد السـكان لا تتناسـب مع الموارد الاقتصـادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية أيضـا، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضـل لأفرادها وخاصـة من الشـباب القادر على العمل بما يجعل الفرصـة أكبر أمام الشـباب للسـفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها،مع قلة عدد السكان بها، محمد عبد المقصود(2016).

الأسـباب السـياسـية: شـهدت منطقة الشـرق الأوسـط في الآونة الأخيرة العديد من الثورات والاضـطرابات والصـراعات والانقلابات والحروب الداخلية فى بعض البلدان العربية،حيث سـاعد ذلك فى تراجع وتدني الأوضـاع السياسية مما أدى إلى ظهور الهجرة غير الشـرعية بين أفرادها، ويظهر ذلك التدني والتراجع بعدة أشكال منها، انعدام الاستقرار في تلك البلدان، وعدم السير على سياسات تختص بالإصلاحات،

الأسـباب الاجتماعية: وتتمثل الأسـباب الاجتماعية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشـرعية في عدم وجود ترابط أُسـري، وعدم وجود توافق بين العادات والتقاليد، أو وجود ضـعف في الروابط الاجتماعية، ويمكن أن يكون السبب وراء الهجرة غير الشرعية هو وجود تفرقة ما بين فئات المجتمع أو بين الطوائف التابعة له، وقد يهاجر الإنسان بسبب وجود أشخاص مقربين له في تلك البلاد حققوا نجاح باهر وثراء سريع.

الأسباب الدينية: إذ تظهر الأسباب الدينية التي تؤدي إلى الهجرة غير الشـرعية في الاضـطهاد الديني، أو من أجل البحث عن بيئة آمنة للقيام بنشر المذاهب الدينية.

الأسباب النفسية :تعد الأسباب النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصـفة خاصـة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصـعب اتخاذ قرار الهجرة، وتلعب السمات والخصـائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصـة غير الشـرعية، وفقًا لأسلوب

الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصـــادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

الأســـباب البيئية: تكون هذه الهجرات غالباً غير طوعية، أي أنّ ما يدفع الشـــخص إليها هي الكوارث البيئية كفشل المحاصيل، أو تلوث المياه والهواء، أو الزلازل والبراكين والفيضانات.

مما سبق نستطيع تلخيص عوامل الطرد فيما يلى:

-الكثافة السكانية العالية،وقلة فرص العمل، وعدم وجود أعمال كافية، وجيدة للشباب.

-الضغط النفسيّ، والاكتئاب الذي يُسيطر على الشباب نتيجة البطالة والتعرض للضغوطات الاقتصاديّة.

-ازدهار الحالة الاقتصاديّة بشكلٍ سريعٍ عند بعض الأُسر التي هاجر أحد أفرادها،

-الانجذاب للحياة الغربيّة، وأسلوب معيشتها، والحريّات الموجودة فيها.

عوامل الجذب: تعمل عوامل الجذب في مناطق الاســـتقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، وهى مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه،ويتميز هذا العصـــر بتوفير القدرة على الحركة وســـهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى،نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات،وتتلخص فى الآتي :

1- ارتفاع الأجور في الدول المستقبلة للهجرة يعد عاملاً أساسياً من عوامل جذب المهاجرين لتلك الدول.

2-ارتفاع في المستوى المعيشي في الدول الجاذبة والتطور العلمي الكبير والتجديد والتغيير في العمل.

3- ســـهولة الحياة في الدولة المســـتقبلة للمهاجرين وتوفير المســـكن ووســـائل الانتقال والخدمات الاجتماعية والصحية والتقدم التكنولوجي خاصة اذا كانت هناك تجارب ناجحة حققت ثراءا سريعا وكبيرا.

4-الرغبة بالشعور بالحرية والهروب من الضغوط السياسية ،وإشاعة روح الأمل والاطمئنان.

تداعيات الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية عدد من التداعيات والآثار الإيجابية والسلبية التي تظهر على وضع المهاجرين، وعلى كل من البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه، إلا أن التداعيات الســـلبية تعتبر أكبر من التداعيات الأخرى، ومن أهم التداعيات السلبية ما يأتي: أحمد الربايعة(1987).

التداعيات الاقتصادية: إذ تتسبب الهجرة غير الشرعية في تنافس المهاجرين مع العمالة النظامية، وتدني كفاءة العمل، وازدياد جرائم غسل الأموال، وارتفاع كلفة تحويل الأموال للبلدان الأخرى.

التداعيات الاجتماعية: حيث تظهر التداعيات الاجتماعية من خلال ظهور قيم وثقافات دخيلة على ثقافة البلاد الأصلية،مما يتسبب في ظهور خلل اجتماعي ونفسي، قد يؤدى الى انتشار التسول،والسرقة، والمخدرات.

التداعيات السياسية: إذ يمكن أن تتسبب زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في البلدان الأخرى إلى ظهور تكتلات سياسية وظيفتها تكمن في التأثير على نظام الدولة السياسي، أو استغلالها للتأثير على المراكز الخاصة في سلطات البلاد، مما قد يتسبب في إحداث الاضطرابات في البلاد المهاجر إليها.

التداعيات الأمنية: حيث تظهر هذه التداعيات من خلال ارتفاع معدل الجرائم على يد المهاجرين غير الشرعيين نتيجة الحاجة للمال، مما يجعل الكثير من المهاجرين ينضمون الى العصابات الإجرامية ويرتكبون الجرائم التي تتمثل بالقتل، أو التهريب، أو السرقة، أو المتاجرة بالمخدرات. امل عوض الله(2017).

وختامًا، يمكن القول بأنه يصعب تحديد دوافع وأسباب قاطعة وعامة لعمليات الهجرة غير الشرعية لوجود عدد هائل من الأسباب والدوافع التي يصعب حصرها في قائمة واحدة.

المحور الثانى: أهم المحافظات المصرية المصدرة للهجرة غير الشرعية، والإجراءات التي اتخذتها مصر والمجتمع الدولى للحد من الهجرة غير الشرعية.

أهم المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية في مصر:

احتلت قضية الهجرة غير الشرعية للشباب المصري مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والحكومية، بل تعتبر من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية في الآونة الأخيرة، حيث ازداد ميل بعض الشباب المصري إلى الهجرة للخارج بطريقة غير شرعية أملاً في البحث عن فرصة عمل أفضل بأجر مناسب، وأملاً في وضع اجتماعي أفضل، ومن خلال التقارير والإحصاءات اتضح أن الهجرة أخذت منحى غير شرعي أمام تشديد إجراءات السفر والإقامة في الدول الأوروبية، لذا لجأ الشباب للزواج من أجنبيات مقابل مبالغ مالية كبيرة، وإن لم يتمكن من ذلك فلن يجد أمامه سوى المقامرة برحلة بحرية سرية مع أحد المهربين ،يصعب التكهن بنتائجها.

وتعتبر مصر من الدول المصدرة للعمالة، حيث يقدر حجم المصريين بالخارج بين أربعة وستة ملايين ويتركز أكثر من ثلثي هذا العدد في دول الخليج وليبيا والأردن ولكن في ظل ازدياد حدة المنافسة بين العمالة المصرية والعمالة الآسيوية الرخيصة، أدى إلى صعوبة وجود فرص عمل للعديد من الشباب المصري الراغب في الهجرة، ومن هنا اتخذ الشباب من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وبخاصة إيطاليا طريقًا لحل مشكلاته، وقد قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة والاتجار بالبشر بإجراء دراستين حول الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، حيث أبرزت الدراستين أن (14) أربعة عشر محافظة تُعد من المحافظات الأكثر تصديراً للمهاجرين غير الشرعيين وهي(محافظات الوجه البحري الشرقية،والدقهلية،

والقليوبية، والمنوفية، والغربية، والبحيرة، وكفر الشـــيخ)، أما (محافظات الوجه القبلي فهي الفيوم، والمنيا، وأسيوط، والأقصر)،(ومحافظات العبور هي دمياط،والإسكندرية و مرسى مطروح). بوابة الاهرام، (2017).

أهم الآليات التي اتخذتها مصر للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تبذل مصـر جهودًا ملموسـة في مجال مكافحة الهجرة غير الشـرعية، من خلال عدة آليات، من أهمها الآليات التشـــريعية، والآليات والجهود التي تقوم بها الوزارات المعنية بهذه الظاهرة مثل وزارتي الخارجية والداخلية، وتنفيذ المشاريع العملاقة التي تستوعب آلاف الشباب للحد من الهجرة غير الشرعية وأيضًا من هذه الوسائل التعاون مع بعض الدول المستقبلة للمهاجرين المصريين.

وسوف نتناول أهم الآليات التي اتخذتها امصر للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية على النحو التالي:

أولاً: الآليات التشريعية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية:

-القانون الصادر برقم 64 لسنة 2010 المعني بتجريم ومكافحة الاتجار بالبشر:

أصـدر البرلمان المصـري القانون رقم 64 لسـنة 2010 بقصـد تجريم ومكافحة الاتجار بالبشـر، كأول عمل تشريعي مستقل يعنى بالتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة..

-تم تأسيس اللجنة التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار في الأفراد عام 2007 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1584 لسنة 2007، و تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية في 9 مارس 2014 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 380 لسنة 2014.

- تم دمج اللجنتين في 7 نوفمبر 2016 في لجنة واحدة بصـدور القانون رقم 82 لسـنة 2016 الخاص بمكافحة الهجرة غير الشـــرعية، وتتبع اللجنة رئيس مجلس الوزراء ومقرها وزارة الخارجية وتختص بالتنســيق على المستويين الوطني والدولي بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وتقديم أوجه الرعاية والخدمات للمهاجرين وحماية الشهود وتضم اللجنة في عضويتها 26 ممثل عن الوزارات والهيئات والجهات والمجالس والمراكز البحثية المعنية.

-قانون رقم 82 لسـنة 2016 بشـأن مكافحة الهجرة غير الشـرعية وتهريب المهاجرين، والذي دمج بين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، واللجنة الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر.

- تأسـيس اللجنة الوطنية التنسـيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشـرعية والإتجار بالبشـر في 23 يناير 2017 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 192 لسنة 2017،

ثانيا:مجهودات وزارة الدولة للهجرة فى التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية،

-تهدف وزارة الهجرة للتوسـع فى البرامج التدريبية وذلك في إطار الاسـتراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار في البشر 2016-2021،وتنفيذا لاستراتيجية مصر الشاملة لمواجهة الهجرة غير الشرعية ،

-قامت وزارة الهجرة بالتوقيع على العديد من البروتوكولات والندوات والفعاليات على النحو التالى:

-تم توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشـــرعية والإتجار فى البشـــر والتعريف بســـبل الهجرة الآمنة من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية لتحقيق ذلك بمختلف محافظات الجمهورية، وزارة الهجرة(2018).

- تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الدولة للهجرة ومؤسسة مصر الخير في نوفمبر2016 لتدريب (400) شاب في محافظتى الغربية والفيوم، كونهما من أكثر المحافظات تصديرا للهجرة غير الشرعية،

-خطة تدريب المدربين لاعتماد 500 مدربا من الوزارات المعنية بهذا الشـــأن، وســـيتم إســـناد تدريب قرابة (2000) متدرب من الشـباب على التوعية ضـد مخاطر الهجرة غير الشـرعية والاتجار في البشـر، للسـادة المدربين خريجي دورات اعتماد المدربين ، على أن يتم مراعاة التوزيع الجغرافي لمحافظات مصر .

-أطلقت وزارة الهجرة حملة قومية تحت شـــعار (قبل ما تهاجر.. فكر وشـــاور)، وتعتمد على جميع وســـائل الإعلام ووسـائل التواصـل الاجتماعى «السـوشـيال ميديا»، بالإضـافة إلى لقاءات التوعية المباشـرة فى القرى الأكثر تصديرا للهجرة إلى خارج الوطن، وكتيبات التوعية. محمد مبروك(2018).

ثالثا: جهود وزارة الخارجية في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

-من الناحية التنظيمية: إزاء تنامي ظاهرة التدفقات البشـــرية واحتوائها على عناصـــر مختلفة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين والمتسللين وضـحايا الاتجار بالبشر، وبهدف تحقيق قدر أكبر من التنسيق، فقد تم نقل تبعية مسـائل الهجرة غير الشـرعية واللاجئين إلى القطاع متعدد الأطراف، ويتولاها نائب مسـاعد وزير الخارجية لشؤون اللاجئين والهجرة، والذي يقوم في ذات الوقت بتمثيل الوزارة في كل من:

- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر التابعة لوزارة العدل.
- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، والمنشأة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 380 لسنة 2014، وتضم ممثلين لكافة الهيئات والجهات الوطنية المعنية، ومقرها وزارة الخارجية.

-من الناحية العملية: تعطي وزارة الخارجية أولوية قصـــوى لقضـــية الهجرة غير الشـــرعية للمصـــريين إلى الخارج، وإعادة المصريين الذين يواجهون أوضـاعًا صـعبة في دول الاغتراب التي قد تشـهد تطورات سياسية وأمنية تضـــطرهم للعودة إلى الوطن، وتقديراً لنجاح الدولة المصـــرية في ضـــبط الحدود والحد من انطلاق قوارب الهجرة غير النظامية قبالة السواحل المصرية منذ سبتمبر 2016، قام الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاق بقيمة 60 مليون يورو - منح لا تُرد - من أجل تمويل مجموعة من المشـــروعات التنموية لمعالجة الأسـباب الجذرية المؤدية للهجرة ودعم القدرات المؤسـسـية للجهات الوطنية المعنية بموضـوعات الهجرة

والاتجار بالبشر،وتم إقرار مشروع لدعم القدرات المؤسسية للتعامل مع تحديات الهجرة بالتنسيق مع اللجنة التنسيقية الوطنية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر. محمد العجرودي(2018).

رابعًا: الإجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية لمواجهة التسلل عبر الحدود والهجرة غير الشرعية:

وقعت الداخلية المصـــرية بروتوكولاً مشـــتركًا مع نظيرتها الإيطالية، فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشـــرعية ،حيث يتم تمويل البروتوكول بتمويل "إيطالى وأوروبى"، لتدريب 360 من كبار كوادر الشـرطة الإفريقية من 22 جنسـية على أحدث أسـاليب مكافحة الهجرة غير الشـرعية والجريمة المنظمة، وتم اسـتحداث إدارات جديدة لمكافحة الجرائم المنظمة، يتم من خلالها تدريب الكوادر الإفريقية على مكافحة الجرائم فى مركز بحوث الشرطة، وسيتم إقامة 6 ورش تدريبية خلال العامين 2019/2018.

وتتركز الإجراءات التي تتخذ لمواجهة الهجرة غير الشرعية فى الآتى:

-مناقشـــة المرحلين للبلاد من الخارج للوقوف على أســـاليب تهريبهم وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.

-التنسيق مع بعض القنصليات الأجنبية لفحص المستندات المزورة المقدمة من راغبي السفر للخارج وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.

-التنسيق مع حرس الحدود لضبط حالات التسلل غير الشرعية عبر الحدود.

-تكثيف الجهود لضبط العناصر النشطة في مجال الهجرة غير الشرعية.

-عمل نشرات فنية ومصورة لجوازات السفر وتأشيرات الدخول المزورة المنسوبة لبعض الدول وتوزيعها على منافذ السفر والوصول للاسترشاد بها لدى فحص الحالات المشتبه فيها.

-مشاركة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية في أنشطته المتعلقة بهذا المجال.

-استغلال بعض القضايا المهمة التي يتم ضبطها في حملات التوعية الإعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية. طارق سُرور(2018)،

خامسا: اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية:

أنشـئت اللجنة الوطنية التنسـيقية بموجب نص المادة 28 من القانون الصـادر رقم 64 لسـنة 2010 الخاص بتجريم الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى أجهزة وزارة الخارجية المعنية بموضوعات الهجرة، تستضيف الوزارة مقر اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشـرعية التابعة لمجلس الوزراء التي صـدر بإنشـائها (قرار رئيس الوزراء رقم 380 بتاريخ 9 مارس 2014)، وقد صـدر قرار رئيس الوزراء رقم 430 لسنة 2014 بتعيين رئيس للجنة، يتولى أيضًا رئاسة الأمانة الفنية للجنة.

ـ قامت اللجنة الوطنية بإصـدار أول إسـتراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير الشـرعية تمتد على مدار عشـر سـنوات، وتتضـمن خطة عمل أولى تمتد على عامين 2016- 2018. وتم صـياغة الإسـتراتيجية على أسـس علمية دقيقة.

-حملة إعلامية للتوعية بمخاطر الهجرة.وتم اعداد (فيديو غنائي). بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، والمنظمة الدولية للهجرة،

ـ انضـمت اللجنة الوطنية التنسـيقية لمكافحة ومنع الهجرة غيرالشـرعية والاتجار بالبشـر فى مصـر، لحملة ("aware migrant " " انقذ حياة") التي أطلقتها إيطـاليا وتنفذها وزارة الداخلية الإيطـالية بـالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بهدف انقاذ وتوعية الآخر بمخاطر الهجرة غير الشرعية، مصراوى (2017)

-تم توقيع بروتوكول تعاون بين صـندوق تطوير المناطق العشـوائية، التابع لوزارة الإسكان ، واللجنة الوطنية التنسـيقية، بهدف وضـع إطار اسـتراتيجي للتعاون بين الطرفين، تنفيذاً لرؤية تنموية مشـتركة للمناطق العشوائية، من شأنها الحد من جرائم الاتجار بالبشر، والتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء الداخلية أو الخارجية، لتفادي ما يترتب عليهما من مخاطر وأضرار اجتماعية واقتصادية وأمنية.

ويتضـمن التعاون في تحديد المناطق العشـوائية التي تتوافق مع خريطة المحافظات الأكثر عرضـة لمخاطر الاتجار بالبشر أو الهجرة غير الشرعية،

-أثنت وزيرة الدفاع الألمانية خلال لقائها بوزير الخارجية المصـرى فى مؤتمر ميونيخ للأمن فى فبراير 2018، على نجاح مصر فى منع أى مركب تقل مهاجرين باتجاه أوروبا من مغادرة السواحل المصرية منذ 2016.

-أشـاد منسـق البرامج بمكتب منظمة الأمم المتحدة للهجرة بالقاهرة، بما بذلتة مصـر من جهد للحد من الهجرة غير الشرعية، حيث تبنت سياسات لتطوير ملف الهجرة منذ عام 2010 وحتى 2016 للحد من تهريب البشر أو الاتجار بهم، مع ارتباط ذلك برؤية مصـر 2030، كما أن هناك تعاونا مع البنك الدولي والجايكا لتوفير فرص هجرة شرعية .

ـ تراجع عدد الأطفال الذين هاجروا من مصـر لإيطاليا خلال الفترة من 2016الى 2017، ويتم التعاون مع الحكومة الإيطالية، و قال مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة، إن الهجرة غير الشـرعية من مصـر إلى إيطاليا انخفضت بشكل كبير مؤخراً، ولم تخرج من مصر فعلياً مراكب خلال عام 2017،

-وكانت مصـر وإيطاليا قد وقعت اتفاقيتي تعاون في عام 2011 بدعم مباشـر من المنظمة الدولية للهجرة تحددان سـبل التعاون المسـتقبلي المشـترك بين البلدين، في معالجة قضـايا الهجرة غير الشـرعية بين الشـباب المصـري تجاه إيطاليا وتوفير البدائل الإيجابية لها. ومن أهم صـور هذا التعاون بين البلدين إنشـاء مدرسـة فنية

متقدمة في المجال السياحي بمحافظة الفيوم، ووقعت وزارة التعليم المصرية اتفاقية للتعاون مع مدرسة إيلينا كورنارو للسياحة في لوسلو،

أما الاتفاقية الثانية التي تم توقيعها، فهي وثيقة للتفاهم بين وزارة التعليم المصرية ومحافظة المنوفية والمجلس القومي للطفولة والأمومة من جهة، والمنظمة الدولية للهجرة ومحافظة فينيسيا الإيطالية ومدرسة إيلينا كورنارو في لوسلو، حيث اتفق الأطراف جميعًا على التعاون في مجال قطاع التعليم والتدريب الفني لتعزيز فرص العمل وقابلية التوظيف بين الشباب المصري في سوق العمل المحلية والدولية المرتبطة بالسياحة والإدارة الفندقية. محمود دهشان(2018).

الآليات والإجراءات التى يتخذها المجتمع الدولى للحد من الهجرة غير الشرعية .

تحاول بعض الدول التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بشتى الوسائل، على الرغم من أن مكافحة هذه الظاهرة يستوجب تعاوناً دولياً مستمراً بين الدول المصدرة للهجرة وتلك المستقبلة، بل ودول المرور، بما يعني أن التصدي لهذه الظاهرة التي باتت تمثل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار دول عديدة، وذلك لارتباطها ببعض الجرائم التي تهدد الأمن القومي للدول مثل جرائم غسل الأموال، تهريب الأسلحة، والمخدرات. وأمام تنامي الظاهرة ومع التغيرات السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم والتدفقات لموجات الهجرة غير الشرعية،ظهرت بعض الأطر القانونية للتعامل مع هذه الظاهرة وأهمها :

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية:

اعتمدت وعرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين في 15 نوفمبر2000،وتهدف إلى تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة غير الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية، وتلزم الدول الأطراف بأن تنفذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية على نحو يتفق مع مبدأى المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن ثم يلزمها باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال الخاصة بالأنشطة الإجرامية للجماعة الإجرامية المنظمة بشتى الصور الوارد النص عليها في صلب الاتفاقية. سامى محمود، أسامة بدير(2009)،

(ب) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو الصادر بالقرار رقم 25 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2000/11 والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية

(ج) إنشأ مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المشار إليها فريق عمل حكومي مؤقت مفتوح العضوية معني بتهريب المهاجرين من أجل إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته على تنفيذ الولاية المنوطة به فيما يتعلق ببروتوكول تهريب المهاجرين.

(د) مبادرة سكرتير عام مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في عام 2006 الذى وضع من خلالها تصورًا حول التعامل مع قضايا الهجرة من منظور القانون الدولي الخاص، ورغم معارضة الدول الغربية، فقد نجحت مصر بدعم من معظم الدول المصدرة للمهاجرين، في الإبقاء على الموضوع ضمن أولويات المؤتمر.

(هـ) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 158 في 18 ديسمبر 1990 ووقعت عليها مصر في فبراير 1993 مع تحفظين بشأن المادة 4 والفقرة السادسة من المادة 18.

(و) القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في جنيف عام 2011، وتضمن دعوة الدول إلى التشاور مع الجمعيات الوطنية للهلال والصليب الأحمر من أجل ضمان وجود قوانين وإجراءات تمكن الأخيرة من الوصول الفعلي والآمن لجميع المهاجرين دون تمييز.

(ز) بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية (UNTOC-) والمعروف ببروتوكول باليرمو الموقع في 15 نوفمبر 2000.

(ح)ويُعد برنامج "الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما (GLO.ACT)؛ مبادرة مشتركة بين الإتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مدتها أربع سنوات (2015- 2019)، ويبلغ حجم تمويلها 11 مليون يورو. ويجري تنفيذها بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وهي تهدف إلى تقديم المساعدة للسلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في 13 بلد تم اختيارهم على نحو إستراتيجي، وهي: أوكرانيا، البرازيل، والمغرب، والنيجر، وباكستان، وبيلاروس، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مصر العربية، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا، ومالي، ونيبال؛ وذلك من أجل تخطيط الجهود الوطنية الإستراتيجية المبذولة في مكافحة الإتجار والتهريب، وتنفيذها من خلال نهج الوقاية، والحماية، والمقاضاة، والشراكة. كذلك فهي تدعم القيام بتطوير استجابات أكثر فعالية للاتجار والتهريب، بما في ذلك تقديم المساعدة لضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء من خلال تعزيز آليات تحديد الهوية، والإحالة، والدعم المباشر.

الخلاصة

مما لا شك فيه أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية وزيادة أعداد الشباب التى تقبل عليها خاصة من دول العالم الثالث ترجع إلى أسباب عديدة أهمها: تناقص فرص العمل فيها، وزيادة حدة الفوارق بينها وبين الدول الغنية، كما أن ازدياد الوعي بهذه الفوارق، مع اتاحة وسهولة السفر أمام الجميع بسبب التقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة، كل ذلك ساهم بلا أدنى شك فى اندفاع مزيد من الشباب سعيا وراء تحقيق حياه أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك، وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية للأمم المتحدة فى الأونة الأخيرة.

أهم النتائج:

1- وضح أن الدول الأوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشروعات تنموية في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل.

2- ضرورة التحرك والتعاون الجاد بين الدول الأوروبية بخاصة إيطاليا وفرنسا واليونان ومصر من أجل إحداث تنمية مستدامة في مصر، ما يسهم بصورة مباشرة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- تعد الهجرة الدولية (والهجرة غير الشرعية خصوصًا)، نتاج المشكلات الاقتصادية، حيث تشكل الدوافع الاقتصادية أبرز مسببات الهجرة... ولا شك أن ذلك يعزى إلى تدني الوضع الاقتصادي في الدول المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصورًا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور.

4- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصورًا متعددة.

5- باتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين

أهم التوصيات المقترحة:

1-نوصي بأهمية إصدار الدولة المصرية لتشريع موحد يعنى بتجريم الهجرة غير الشرعية، بحيث تمتد مظلة التجريم للسماسرة والوسائط وأصحاب مراكب الصيد، وذلك من خلال فرض عقوبات رادعة عليهم.

2-ضـــرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الدولية (الثنائية، الإقليمية) لتفعيل هذه الالتزامات،

4-ضـرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصـدرة للعمالة، وتلك التي تحتاج لعمالة موسـمية، بما يحقق أقصى استفادة من ظاهرة الهجرة، لكل من الدول المرسلة والدول المستقبلة.

5- ضرورة تدشين حملات إعلامية فاعلة، للتعريف بالأخطار المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها.

7- تمثل الهجرة ظاهرة صـحية ومصـدراً للإثراء الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الأطراف، الأمر الذي يتطلب من جانب الحكومة المصـرية إدارة جيدة تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شـامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومن خلال التصدي لجذورها،

8-أهمية وجود سياسـات وطنية متجانسـة ومتناسـقة تأتى نتاجاً لتنسـيق كامل بين كافة وزارات وأجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة، بما يمثل حافزاً لبلورة الرؤية الشاملة لسياسات الهجرة.

9- تشـــكل قضـــية تأهيل العمالة المصـــرية أهمية خاصـــة لخدمة أهداف التنمية، وكذلك لجعلها تتوافق مع احتياجات أســـواق العمل الخارجية عامة والأوروبية خاصـــة، ومن الأهمية أن يتعاون الإتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الهدف، بما يحقق مصلحة مشتركة للطرفين المصري والأوروبي.

10- ضـــرورة تقنين أوضـــاع المصـــريين المهاجرين هجرة غير شـــرعية بقدر ما تســـمح به ظروف الدول المسـتقبلة، وبما يخدم الأوضـاع الاقتصـادية لكل من دول المهجر ودول المنشـأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمنى وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

11- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوروبية.

12- ضـرورة التعاون المشـترك بين جميع الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدنى لتنفيذ مشـروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشـباب المصـري بمخاطر الهجرة غير الشـرعية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير الشـرعية ، وتقليل مخاطرها والتأثير بصـورة إيجابية على اختيارات الشـباب المصـري لفرص الهجرة، وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة.

المحور الثالث: واقع العمل التطوعي من خلال استعراض نموذج اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة فى العمل التطوعى للحد من الهجرة غير الشرعية:

مقدمة:

زادت معدلات الهجرة الغير شرعية الى ايطاليا و اوربا بعد ثورات الربيع العربى ،وزادت حركة الهجرة من مصر وتونس ولبيا والمغرب وسوريا وفلسطين الى ايطاليا التى سارعت بدفع قوات البحرية والجيش فى عمليات مكافحة الهجرة الغير شرعية تحت شعار(بحرنا) ،وتحتاج ايطاليا الى دعم ومساندة منظمات المجتمع المدنى ذات الاهتمام بالقضية فى الدول التى يهاجر منها الشباب، عبدا لله غانم (2002).

وزادت الهجرة غير الشرعية فى مصر بصفة خاصة بعد ثورة 25 يناير وثورة 30 يونيو وبمعدلات اكثر ،وظهرت فئة سماسرة الهجرة الذين يساعدوا على اغراء الشباب وجذبهم لمحاولة الهجرة.

وحيث أنه لم يسبق ان تبنت احدى منظمات المجتع المدنى هذه القضيه الهامة ،فقد بادر اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بالتقدم بمقترح للحد من الهجرة غير الشرعية ولديه امكانيات تنفيذه فى كافة المحافظات طبقا لبرنامج زمنى تم اعداده للمحافظات التى تكثر منها الهجرة .

الاهداف المحددة :-

1-تنفيذ عدد 28 ندوة توعية عن الهجرة غير الشرعية فى المحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية

2-وضع مادة علمية لكتاب يوثق الهجرة غير الشرعية وخطورتها وكيف يمكن التقليل من اثارها .

3-الحصول على قائمة من الحرف والمهن التى يحتاجها سوق العمل فى ايطاليا وعمل قاعده بيانات بالتعاون مع احد اكبر المؤسسات الاستشارية فى ايطاليا.

4-وضع برامج تدريب حديثة للحرف المطلوبة بالتعاون مع اهم مؤسسة تدريب ومعاونة الشركات الصغيرة والمتوسطة هي: CORNO INSTITUTE FOR STUDIES (CIS).

5-تدريب عدد 500 شاب على حرف يطلبها سوق العمل فى ايطاليا .

6-عقد دورات تدريبية (20 دورة) فى تعليم اللغة الايطالية للشباب .

7-عمل دراسة عن مراكز التدريب المتوفرة فى المحافظات التى سوف يتم اختيار الشباب منها .

8-التعاون مع مكتب استشارى ايطالى متخصص لاعداد كبائن خاصة لتدريب لحام على الالمونيوم .

9-اعتماد شهادة التدريب من احد الجهات الايطالية اوالهيئات الايطاليا المعتمدة عالميا ,

النتائج المتوقعة :-

1-عمل برتوكول تعاون بين اتحاد جمعيات التنمية الاقتصاديه ومؤسسة تدريب ومعاونة الشركات الصغيرة والمتوسطة هي: CORNO INSTITUTE FOR STUDIES (CIS)

2-عمل قاعدة بيانات متجددة على احتياجات اسواق العمل فى ايطاليا من المهارات المختلفة .

3-ربط الهجرة بوظيفة لائقة لتكون هجرة امنة.

4-توعية 5000 من الشباب من خلال الندوات فى المحافظات التى يكثر فيها الهجرة غير الشرعية.

5-تأسيس تحالف بين منظمات المجتمع المدنى فى 10 محافظات على الاقل وتبنى التوعية المستمرة للهجرة غير الشرعية وتقديم الدعم المؤسسى لهذا التحالف .

آليات العمل:

1-تم تقديم المقترح الى مكتب التعاون الدولى الايطالى بالقاهرة، وكذلك مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية.

وتم توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية تم بمقتضاه تنفيذ الآتى:

تم تنفيذ عدد (6ندوات)فى أكبر ثلاث محافظات فى مصر والتى تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية (كفر الشيخ- الفيوم – الشرقية) بواقع ندوتين لكل محافظة.حضرها مسئولين من وزارة الداخلية والمحافظين والقيادات الشعبية والتنفيذية وأعضاء مجلس النواب والعمد والمشايخ.

2- تم طباعة بورشور توعية وتوزيعه على المشاركين فى الندوات.

3- تم مشاركة الاعلام متمثلا فى التليفزيون من خلال الفضائيات المحلية والقنوات الفضائية الخاصة واعاذة مقتطفات من الندوات وكذلك تناولتها الصحف القومية والخاصة ووسائل التواصل الاجتماعى.

النتائج:

1-تم عمل دراسة كاملة قدمت الى الاتحاد الأوروبى والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب التعاون الدولى الايطالى بالقاهرة ووحدة الدعم لبرنامج مبادلة الديون الايطالية.

2-تم عقد مؤتمر مشترك عرض به توصيات ورش العمل التى تم عقدها فى المحافظات وتلخصت فى الآتى:

التوصيات :

1-ضرورة سن قانون لتجريم كافة الاطراف المشاركة فى عملية الهجرة غير الشرعية مع وضع عقوبات رادعة واحكام الرقابة على المنافذ البرية والبحرية وسفن الصيد والسياحة .

2-وجود درو اعلامى يستهدف تعميق الوعى لدى الشاب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

3-قيام المكاتب الاقليمية للصندوق الاجتماعى بالحافظات ذات نسبة الهجرة العالمية بحصر احتياجاتهم من الاقراض متناهى الصغر والمشروعات الصغيرة وتلبيتها .

4-قيام الوكالة الدولية باضافة نشاط اعتماد التدريب على المهن والحرف المختلفة ضمن احد وظائفها .

5-عمل برامج تدريبية معتمدة من احدى الجهات الدولية وتدريب الشـــباب على المهن من خلال هذه البرامج وتسليمة شهادة دولية معتمدة .

6-تشجيع الهجرة الداخلية بناء على خطط تنموية محسوبة وخاصة للمحافظات الحدودية.

7-الاهتمام بالتدريب التحويلى لخلق اجيال جديدة مدربة تلبى احتياجات سوق العمل داخليا وخارجيا .

8-تفعيل دور الجمعيات الاهلية لتشجيع الهجرة الداخلية .

9-تشجيع الشباب على استصلاح الاراضى واستزراعها لايجاد فرص عمل منتجة لاشباع رغبة الشباب فى حيازة منزل اقتصادى وذلك من خلال توزيع الاراضى الصحراوية باسعار رمزية.

10-تضافر الجهود لتغيير منظومة التعليم بما يتفق مع سوق العمل داخليا وخارجيا.

11-عمل حملات مكثفة لضبط سماسرة التسفير وتشديد العقوبة .

المراجع:

1- أحمد الربايعة(1987)،دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية ،عمان،دار الثقافة والفنون.

2- امل عوض الله(2017)، تحت شعار «قبل ما تهاجر..فكر وشاور» حملة قومية للتوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة، الاهرام،28 مايو .%http://www.ahram.org.eg/News/202278/27/596288/

3-المنظمة المصرية لحقوق الإنسان(2007)، هجرة شباب مصر..فرار إلى المجهول، القاهرة،.

4-سامى محمود، أسامة بدير(2009)، أوروبا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤلية والواجب،مركز الأرض لحقوق الانسان، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية العدد رقم (68)، القاهرة يونيو.

http://nccpimandtip.gov.eg/ar/about-nccpim

5- شبكة المعلومات ، مظاهر وأسباب الهجرة من الشمال إلى الجنوب، .WWW. HRINFO. NET. COM

6-طارق سُرور(2018)، الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر ندوة إعلامية بأسيوط، ، 21 ابريل ،

7- عبدا لله غانم (2002)،المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

8-غادة محمد الشريف(2018)، «يونيسف مصر» تطلق (فيديو فارس) للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، المصرى اليوم، 7 مايو . /https://dbonfrdgauzmg.cloudfront.net/news/details

9-لواء/ محمد عبد المقصود(2016)، الهجرة غير الشرعية تحد يواجه الحكومة، جريدة الاهرام، اكتوبر.

10- بوابة الاهرام، (2017)مشروع "غليون" يحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، 18نوفمبر.

http://gate.ahram.org.eg/News/1643065.aspx

11-محمود دهشان(2018)، مشاريع مصرية ساعدت في القضاء على الهجرة غير الشرعية.

http://www.alhayat.com/article/919679/%D9%85%D8%B4%D8

12- مصراوى (2017)مصر تنضم لحملة "انشر الكلمة..انقذ حياة" للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، 23 يونيو ، /http://www.masrawy.com/news/news_egypt/details

13-وزارة الهجرة(2018) تطلق أول دورة للتوعية ضد الهجرة غير الشرعية، وزارة الهجرة، 28 يناير ، http://www.emigration.gov.eg/ar/news/details/7456

14-وزارة الهجرة (2017)تخرج الدفعة الثانية من برنامج تأهيل الشباب بالتعاون مع وزارة التخطيط ومصر الخير، وزارة الهجرة، 30 مايو،http://www.emigration.gov.eg/ar/news/details/2289

15-محمد مبروك(2018)، "الهجرة غير الشرعية" فى مؤتمر شبابى بميت بدر حلاوة بالغربية، بوابة الاهرام، 3 مايو ،http://gate.ahram.org.eg/News/1903301.aspx

16-محمد العجرودي(2018)، جهود القاهرة للحد من الهجرة غير الشرعية «مبهرة»، الاهرام، 2 ابريل ، http://www.ahram.org.eg/News/202604/115/644743/